التحولات السياسية العربية بين الثورة والفوضى: نحو منظور تفكيكي للنموذج السوري

د. جمال درويش، أستاذ محاضر (أ)، قسم العلوم السياسية. جامعة بومرداس
derouiche_d@hotmail.fr
د. سفيان منصوري، أستاذ محاضر (ب)، قسم العلوم السياسية. جامعة بومرداس
sofiane.mans@outlook.com

ملخص:

ما يعرف "بالربيع العربي" تم تفسيره بشكل متباين من طرف المجموعة العلمية، فهناك من يعتبره موجة متأخرة للتحول الديمقراطي الذي عرفه العالم بعد سقوط المعسكر الشرقي بداية التسعينات، وهناك من يرى بأن الوضع يمثل الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي، كما أن هناك من يرى بأن ما يحدث في الدول العربية منذ نهاية 2011 ما هو إلا حالة من الفوضى الخلاقة في إطار مخطط الشرق الأوسط الجديد الهادف إلى إعادة تقسيم المنطقة بما يخدم إسرائيل. لأن ما يحدث في بعض الدول العربية لا يشبه ما حدث في أوروبا الشرقية لا من حيث الظروف ولا من حيث النتائج ولا حتى من حيث دور الفواعل الدولية في الأحداث. وما اختيارنا لنموذج سوريا إلا لتوضيح طبيعة ما يحدث في المنطقة من حيث أن عملية التحول السياسي في سوريا لا تهم السوريين وحدهم فقط، وإنما الكثير من الفواعل الدوليين الذين لهم مصالح إستراتيجية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الربيع العربي . التحول السياسي . الصراع السياسي . التدخل الأجنبي . سوريا.

Abstract:

The so-called "Arab Spring" has been interpreted from a part of the academic community as a late wave of democratization that has just arrived after the fall of the USSR. Others qualify the situation as a fourth wave of democratization, but there are those who consider that what is happening in the Arab countries since the end of 2010 is a situation of creative anarchy, so it's a part of the Middle East plan aiming to divide the area in the interest of the Israel. Because what happens in some Arab countries is not comparable to what happened in the Eastern European countries as neither the conditions nor the consequences, even the role of the international actors aren't the same. And our choice of the model of Syria is only to clarify the nature of what is happening in the region, where the process of political transition in Syria does not concern only Syrians alone, but many international actors with strategic interests in the region.

Keywords: Arab Spring, political transformation, political conflict, external intervention, Syria**.**

مقدمة:

عندما أذرع الشاب التونسي نفسه حرقا في مطالع سنة 2011، لم يكن احد يتوقع أن هذا الفعل المعزول الذي سبق وأن وقع، سيؤدي إلى إحداث زلزال سياسي في الدول العربية، حيث ألهمت التجربة التونسية العديد من الشعوب العربية وانتقلت العدوى بشكل متسارع في دول شمال إفريقيا ثم دول الشرق الأوسط بدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى. فقد أعطى الشعب التونسي القوة والشجاعة لبقية الشعوب العربية لأنه أظهر هشاشة الأنظمة القمعية التي حكمت تلك الشعوب لأكثر من خمسين سنة. حيث اجتاحت الاحتجاجات دولاً عديدة، انطلاقاً من تونس ثم مصر ثم ليبيا ودول عربية أخرى أبرزها سوريا التي لا تزال تشغل حيزاً كبيرا في الحقلين السياسي والإعلامي الدوليين حيث لم يتضح لحد الآن كيف ستنتهي هذه الثورة داخلياً وإقليميا، على الرغم من أن آثارها الخارجية أصبحت بنفس حدة الآثار الداخلية تقريبا مع اختلاف بسيط وهو أن الصراع الدولي على المنطقة يتخذ شكل الحرب الباردة بين مختلق القوى النافذة في المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيران والمملكة العربية السعودية.

لقد أشعل الصراع الداخلي في سوريا صراعا خارجيا بين مختلف القوى الكبرى سواء إقليمية أو دولية، أكثر فأكثر وضوحا سواء من حيث الأبعاد أو الأهداف، كما أن انخراط تلك القوى الكبرى في الصراع في سوريا أصبح هو الأخر معلناً في ما يوحي بعودة الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وتجدد الصراع الطائفي في المنطقة من جهة ثانية. وهو ما أسهم في تعقيد الوضع في سوريا ومحيطها الإقليمي، حيث كان الحل في بداية الصراع يقتضي إزالة احد أطراف الصراع الداخلي وهم النظام أو المعارضة المسلحة، لكن الآن ومع تعدد اللاعبين داخليا (النظام، الجيش الحر، جبهة النصرة، تنظيم الدولة الإسلامية، أحرار الشام...) أصبح الأمر أكثر تشابكا، والحل أكثر غموضاً، إذ أن الإرهاص الحالي يكمن في ما بعد الحرب: سواء بقى النظام الحاكم أم سقط. وعليه فإن كل تلك المعطيات والأحداث تدفعنا لطرح الإشكالية الآتية: **ما هي آفاق الصراع في سوريا في ظل تعدد وتساند الفواعل المشاركة فيه داخليا وخارجيا ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

1 . كلما طالت مدة الصراع في سوريا، كلما ازدادت حدت الفوضى على حساب الحلول السلمية.

2 . تعدد أطراف الصراع في سوريا زاد من صعوبة إمكانية إيجاد حل يحفظ وحدة الدولة وتجانس المجتمع.

3 . أصبح مستقبل سوريا الآن مرهونا بدور الفواعل الخارجية أكثر منه بدور الفواعل الداخلية.

1- الانتفاضات المتراصة العربية : فهم في تساند الحركيات السببية

لقد تعددت الأسباب الظاهرية للانتفاضات أو بتعبير أخر تم تساند الأسباب المحركة للثورة في الدول العربية التي طالما اشتركت في طريقة الحكم رغم الاختلافات البسيط بين نظام وآخر، وبمقارنة واقع المجتمعات العربية والأنظمة التي حكمتها خلال النصف قرن الماضي يمكننا تلخيص الوضع العام للدول العربية في:

- ✓ استبداد الأنظمة السياسية.
- ✓ غياب مؤسسات تمثيلية فعلية.

- ✓ اللامساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.
- ✓ انتشار واسع لمظاهر الفساد السياسي والمالي والإداري.
- ✓ فقدان المرجعية والثقة بالنسبة للشعوب.

حيث كانت هذه السمات العامة للوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية نتيجة لمجموعة من التراكمات التي تشكلت بعد ما يقارب القرن من الزمن على كفاح الشعوب العربية من أجل الحرية والسيادة(Jackson N. M & Andrew .C. 2012.pp2.3).

أما من ناحية واقع المجتمعات، فقد تغيرت ثقافة هذه الأخيرة بما أحدث قطيعة بين الشعوب والأنظمة السياسية حيث قدرت الأمم المتحدة نسبة الشباب العربي أقل من 25 سنة بحوالي 170 مليون شاب يعيشون حالة من اللااتصال مع الأنظمة السياسية التي تحكمهم، وقد وصلت تلك القطيعة بين الشعوب وحكامها إلى ذروتها سنة 2011، مما جعل هذه السنة سنة تغيير غير متوقع. إذ رحل رؤساء كل من تونس، مصر، ليبيا، واليمن في أقل من 12 شهرا. هذا التحرك السريع وغير المسبوق لشعوب هذه الدول كان نتيجة تراكمات عاشتها الشعوب لعقود من الزمن، حيث وصل الضغط إلى أقصى حدوده بين الأنظمة والبيئة بسبب عدم وجود حد فاصل بين سببية وجود الدولة وسببية وجود النظام الحاكم، حيث أن هذا الأخير جمع بين السببيتين بطريقة جعلت من الشعب ملكا للنظام(Jean-pierre.F. 2013. P.17) .

وبما أن المجمعات العربية انقسمت جماهيرها بشكل جلي إلى أقلية حاكمة مسيطرة وأغلبية محكومة، فإن الاحتجاجات ضد هذه الأقليات أخذت طابعا جماهيريا وحّد كل فئات المجتمع ضد خصم واحد وهو الأقلية الحاكمة أو جماعة السلطة، كما أن هذه الاحتجاجات بدأت بطريقة عفوية من دون أية قيادة سياسية أو إيديولوجية واضحة أو حتى تنظيم سياسي يؤطرها وهو ما انعكس على طبيعة الثورات في حد ذاتها.

وحتى وإن كانت هذه الثورات لا تخلوا من الدماء، فإن غياب التنظيمات الثورية داخل كل المجتمعات ما عدا ليبيا واليمن وسوريا، جعلت من الثوار يرفضون استعمال السلاح مثلما فعلته الأنظمة التي ثاروا ضدها حيث حرص المتظاهرون على نزع كل مظاهر التسلح من الشارع في إشارة منهم إلى أن الهدف من الثورة هو العيش في ظل نظام ديمقراطي (Michael B.A & Vincent. G 2011.p.p.21.24) .

2- سوسيولوجيا الحراك السياسي العربي

من المعروف أن التحليل الاجتماعي للثورات يركز بصفة كبيرة على أسباب ونتائج الثورات، بينما لا يهتم كثيرا بالوضع الثوري في حد ذاته. لكن الوضع اختلف نسبيا مع حالات الحراك العربي(الربيع العربي) إذ أن اغلب المساهمات التي صبت في تحليل الشأن العربي اعتمدت على التحقيقات والتقارير الميدانية، وهو ما ساعد على فهم كيفية تصرف الفواعل- أفرادا أو جماعات- ، داخل الحراك العام للثورة وتأثير ذلك على مسار الثورة، علما أن المعطيات المستقاة من الميدان قد تكون مغالطة للباحث أو المحلل خاصة وأن الفواعل الحقيقية قد تكون خفية.

في دراسة للباحث " **بيار فافر**"Pierre Faver تناول فيها مسألة عدم القدرة على التنبؤ بالنسبة للظواهر الاجتماعية وخرج بمجموعة من النتائج أهمها :(Bennani–chraib. M & Fillieule. O.2012.p.768p)

- ✓ بالنسبة للمستقبل: فإننا نجد أنفسنا أمام مسار غير مكتمل وبالتالي فإن مسألة التنبؤ أو التوقع غير ممكنة.
- ✓ هناك حالات يكون فيها النظام السياسي على درجة عالية من الهشاشة المؤسساتية، فينهار أمام الاحتجاجات التي لم تفعل شيئا سوى كشف تلك الهشاشة.
- ✓ أن التوقع في مثل هذه الأوضاع من الحراك يكون غير ممكن، وإن وجد فهو مبني على شروط معينة وبالتالي يبقى مجرد احتمالات

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن ما يحدث في دول الربيع العربي هو عملية انتقال ديمقراطي غير مخططة مسبقا، والدليل على ذلك هو سرعة الانتقال وتشابه طرقة الانتقال رغم اختلاف الظروف والفواعل والنتائج.

3- الدول العربية وطرق الانتقال الديمقراطي

عندما تحدث " **صمويل هنتغتون**" Huntington Samuel عن طرق الانتقال الديمقراطي ذكر أربع طرق لذلك وهي: التحول ـ الإحلال ـ التحول الإحلالي ـ التدخل الخارجي، وكل هذه الطرق تتحدث عن فواعل محددين وهم النظام الحاكم وفصائل المعارضة ودور كل منهم في عملية الانتقال الديمقراطي. حيث يرتبط هذا الدور بدرجة القوة التي يتمتع بها كل طرف.

لكن ما حدث في دول " الربيع العربي " يعد حالة غير مصنفة مسبقا، حيث أن النظام الحاكم معروف كلاعب أساسي بينما فصائل المعارضة بقيت مجهولة إلى غاية سقوط الأنظمة، لهذا السبب وُصف الوضع في هذه الدول على أنه ثورات شعبية. فمن الصحيح أن الثورات الشعبية الكبيرة يمكن أن تعبد الطريق أمام الديمقراطية لكنها لا تكفي لبنائها، حيث أن الربيع العربي ليس دلالة فعلية على الانتقال الديمقراطي لأن مستقبل هذا الحراك غير واضح وبالتالي فإن النتائج ستختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الفواعل المشاركين في العملية والعوامل الداخلية والخارجية المحيطة بها(Gabriel Ben-dor,2013.p.24) .

ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل فيما يلي: (ibid.p.p.24.25).

- ✓ دور الجيش خلال الثورة.
- ✓ طبيعة الفواعل السياسية التي تستند إليها مهمة تحقيق الديمقراطية.
- ✓ دور البيئة الجهوية والوطنية والدولية في دعم أو كبح عملية الانتقال الديمقراطي.
- ✓ مدى قدرة الأنظمة الحديثة العهد بالسلطة على تلبية المطالب التي ثارت بسببها الشعوب.

وكما سبق وأن ذكرنا بأن الثورة تظهر هشاشة النظام الشمولي، فإنها تظهر كذلك مدى قوة أو ضعف المعارضة عندما تضعها أمام الأمر الواقع وهو استلام السلطة وممارستها. وفي هذا الصدد يرى " **تيموتي و.كراولي**" T. W.Crowley أنه ليس بمجرد غياب العدالة تقوم الثورة وليس بمجرد قيام الثورة تسقط الأنظمة [7] ,(Nizar.M. printemps été 2012.p.191). وينطبق ذلك عل حالة سوريا التي دخلت ثورتها عامها الخامس دون نتائج ملموسة يمكنها أن تحسم الصراع لصالح طرف ما على حساب الأطراف الأخرى.

وبالتالي فإن نجاح الثورة في الإطاحة ببعض الأنظمة العربية مرتبط بطبيعة هذه الأنظمة في حد ذاتها أكثر مما هو مرتبط بطبيعة أو قوة المعارضة، حيث يرى "**أنطونيو غرامشي**"A. Gramsci أن نجاح الثورة في قلب النظام مرتبط بمدى تغلغل الطبقة البرجوازية الحاكمة في المجتمع، فإذا كان هذا التغلغل محدود فإنه يمكن للثورة أن تسقط النظام (تونس)، وأما إذا كان التغلغل كبير في المجتمع ومقبول إلى حد ما من وجهة النظر السياسية والثقافية من طرف جزء من الشعب فإن إسقاط النظام يصبح صعبا جدا (مصر) بالنسبة لثورة فجائية(ibid.191.192).

إن الطبيعة المدنية. العسكرية لكل الأنظمة العربية جعلت من الجيش الفاعل الرئيس في الثورات العربية إما بدعم الثورة (تونس) أو بقمعها (مصر) أو بالانقسام بين المعارضة والنظام (اليمن، سوريا) وبالتالي فإن دراسة علاقة الجيش بالسياسة في هذه الدول ستمكننا من وضع تصور تقريبي لمستقبل الديمقراطية هناك. لأنه حتى وإن لم يشارك الجيش بصفة مباشرة في إحداث الربيع العربي في بعض الدول فإن له دورا فيما يحدث فيها الآن.

ومنه فإن انتفاضة الشباب العربي لم تكن ضد الأنظمة الحاكمة فقط، وإنما كذلك ضد كل ما يرمز للممارسة السياسية، إذ أن المعارضة أثبتت أنها أضعف مما كان يُتصور لأن الأنظمة استطاعت نشر ظاهرة " الزبونية "Clientélisme السياسية في صفوفها بالإضافة إلى احتوائها بواسطة الطرق المعتمد في توزيع الريع (Yahia.Z .2011.p.51).

إن سبب اعتبارنا أن الحراك العربي الذي بدأ سنة 2011 هو انتفاضات شعبية وليس ثورات بمعنى الكلمة والدلالة والمتطلبات الخاصة بهذا المفهوم، هو العوامل الفعلية التي أشعلت ذلك الحراك والمتمثلة في: عجز الأنظمة السياسية وضعف المعارضة وعجزها عن تقديم البديل فيما يتعلق بما بعد النظام المنهار وبالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعوب.

4- طبيعة الصراع في سوريا : من التنافس إلى اللعبة الصفرية

تعتبر الحالة السورية من أكثر الحالات تعقيدا فيما يعرف بالحراك السياسي العربي وذلك لتعدد الفواعل داخليا وخارجيا، مع اختلاف وجهات النظر حول مشروع بناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية التي تعيشها سوريا منذ خمس سنوات، حيث أن الخارطة الجيوسياسية في سوريا تزداد تعقيدا يوما بعد آخر، وأن الصراع في سوريا اتخذ أبعادا إقليمية ودولية، دينية وإستراتيجية. فمن الناحية المذهبية نجد أن كل من المملكة العربية السعودية وحلفائها يدعمون المعارضة السنية التي يرونها معتدلة في سوريا ، بينما تدعم إيران وحلفائها النظام السوري المنتمي إلى المذهب الشيعي في صراع طائفي توسعي يضع في الواجهة السعودية وإيران باعتبارهما القوتين الإقليميتين اللتين تمثلان المذهب الشيعي والسني، حيث أن إيران لها أهداف توسعية في المنطقة لنشر المذهب الشيعي، بينما تريد السعودية منع ذلك التوسع الإيراني انطلاقا من التجربة العراقية، ومنع أي تواجد شيعي على حدودها الشمالية.

أما من الناحية الإستراتيجية، فإن الدعم الروسي للنظام السوري مرده إلى رغبة روسيا في الدفاع عن مصالحها في المنطقة باعتبار أن سوريا تمثل بالنسبة لها المنفذ الوحيد على البحر الأبيض المتوسط من جهة، وتمثل حاجزاً جغرافيا أمام مشروع قطر لتمويل أوروبا بالغاز الطبيعي عبر العراق، سوريا، ثم البحر

المتوسط وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الروسية باعتبارها الممول الرئيسي لأوروبا بمادة الغاز والذي يعتبر ورقة ضغط مهمة بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية اتجاه أوروبا.

أما انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع في المنطقة، فهدفه الأساسي هو ضمان عدم تغير موازين القوى لصالح كيانات معادية لإسرائيل من جهة، ومنع توسع النفوذ الروسي في المنطقة من جهة ثانية، خاصة وأن العراق يلوح بطلب المساعدة من روسيا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية وهو ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية إنقاصا من نفوذها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

لكن المفارقة الكبيرة في هذا الصراع هي أن كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية يدعمان أطرافا متحاربة في سوريا، بينما يتفقان على ضرورة محاربة تنظيم داعش، وكل منهما يدعي تقديم الدعم للطرف الموالي له لمحاربة التطرف والإرهاب. وهذه هي المعادلة التي جعلت التوصل إلى حل وسط في سوريا صعبا جداً، لأن الأطراف التي تتحارب فيما بينها (نظام ومعارضة) تحارب في نفس الوقت عدوا مشتركا وهو تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما يدخل الصراع في سوريا في حلقة مفرغة مفادها أن **الكل يحارب الكل**. أي دخول أطراف الصراع في لعبة صفرية، ولكي يربح احد الأطراف ذلك الصراع، فيجب أن يكون الطرف الأخر خاسرا بالضرورة، وبهذا تحول الصراع من صراع مصالح (من يحكم) إلى صراع وجود.ففي بداية الثورة في سوريا لم تكن المطالب المرفوعة من طرف المتظاهرين تمس وجود النظام الحاكم، وإنما اقتصرت فقط على الإصلاح والحرية، لكن لجوء النظام الحاكم إلى القوة في بداية الثورة كان بهدف القضاء عليها نهائيا مثلما فعل الرئيس السابق "حافظ الأسد" في حماة سنة 1982، وما لم يدركه النظام السوري هو تغير أدوار القوى الداخلية والإقليمية، خاصة الدور السعودي ضد المد الشيعي الإيراني في المنطقة.وما زاد من تعقيد الأمر هو أن دخول السعودية المعلن على خط المواجهة مع إيران في اليمن، قابله دخول روسيا المباشر على خط المواجهة في سوريا مما منح النظام السوري فرصة أكبر للبقاء مع إمكانية التفوق العسكري، لأن الدعم الذي تتلقاه المعارضة هو دعم غير مباشر، ولا يمكنه أن يحقق الفارق بالنسبة للصراع على الأرض.

حيث يمكننا توضيح طبيعة الصراع في سوريا وأبعاده في الشكل التالي :

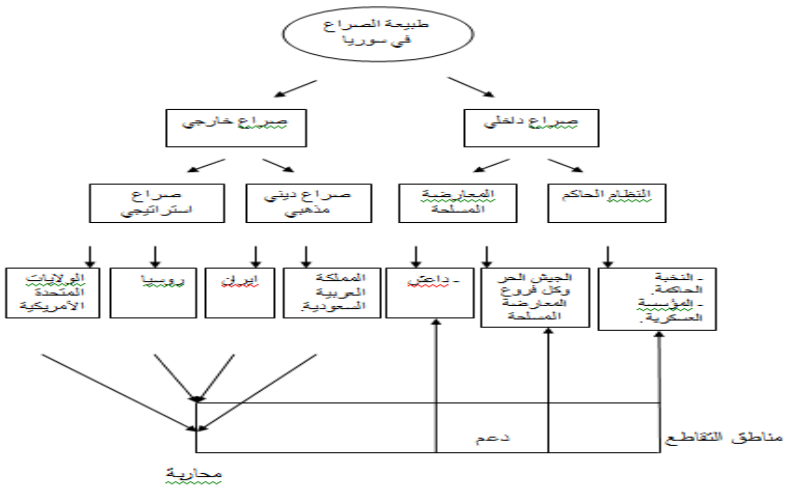

الشكل من إنجاز الباحث: جمال درويش

من خلال الشكل تتضح لنا مختلف أبعاد الصراع في سوريا بتداخلاتها وتناقضاتها، حتى أنها أبطلت صحة نظرية عدو العدو صديق، لأن النظام السوري والجيش الحر أعداء لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لكنهم أعداء فيما بينهم أيضا، والسعودية وإيران كذلك أعداء لتنظيم الدولة الإسلامية لكنهم أعداء فيما بينهم أيضا، ولا يختلف الأمر بالنسبة للولايات المتحدة وروسيا ما عدا كون علاقتهما ليست علاقة عداء معلن لحد ألان. حيث نستنتج من خلال الشكل أن كل من النظام السوري ،الجيش الحر، السعودية، إيران، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية يحاربون تنظيم الدولة الإسلامية، لكن ما يزال هذا الأخير يحقق الانتصارات على الأرض ليس في سوريا فقط، وإنما في العراق كذلك. وهنا وجب علينا أن نطرح التساؤلات حول حقيقة هذا التنظيم ومن يقف وراءه؟ .

5- رؤية إستشرافية/مستقبلية للصراع في سوريا

ينبئ تطور الوضع السياسي ـ العسكري في سوريا بعدم استقرار الأوضاع في وقت قريب وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى وضع سيناريوهات لمستقبل ذلك الصراع بدل تصور مخرج نهائي لحالة الفوضى واللاإستقرار التي تعيشها هذه الدولة، وقد تمحورت اغلب السيناريوهات حول ثلاثة نقط أساسية وهي:

- ✓ إعادة بناء الدولة على أنقاض النظام السابق.
- ✓ انتشار النموذج العراقي الذي يضم دولة وطنية فدرالية مقسمة إلى مجموعات سياسية دينية وعرقية تزداد استقلاليةً وقوة مقارنة بقوة الدولة.
- ✓ تحول الدولة إلى ما يشبه الصومال، أي زوال مفهوم الدولة المركزية لصالح الجماعات المختلفة التي ستضل في حالة صراع مع بعضها البعض مع زيادة فرص الاستقلالية التامة (Jean-François. D .2011.p.29)

وفيما يلي تفصيل للسيناريوهات السابقة الذكر:

أ- **السيناريو الأول: إعادة بناء الدولة على أنقاض النظام السابق**

يقوم هذا السيناريو على افتراض أساسي وهو أن المنطقة العربية ستتحول إلى ساحة للصراع على النفوذ بين القوى الرئيسية في العالم وهى الو.م.أ وحلفائها وروسيا والصين، ويكون للقوى العالمية والجهوية الدور الكبير في تحديد نتائج الصراع وشكل الدولة التي ستنبثق عنه خاصة في سوريا لأهمية الموقع الاستراتيجي لها بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الجديد من جهة، وبالنسبة لروسيا من جهة ثانية باعتبار أن سوريا هي المنفذ الوحيد لروسيا على البحر الأبيض المتوسط وكذلك كونها الحاجز الجغرافي أمام دول الخليج لإيصال الغاز الطبيعي لأوروبا وهو ما يبقي على النفوذ الروسي في المنطقة.

هذا الصراع الذي تعرفه المنطقة مرتبط بمؤثرات خارجية أكثر منها داخلية، فهو صراع استراتيجي بين أمريكا و روسيا، وصراع مذهبي بين السعودية وإيران دون نسيان الدور الإسرائيلي في ذلك كله، وعلى هذا الأساس سيتحدد مسار الثورة في هذه الدولة. وفي كلتا الحالتين سواء انتصر النظام أم الثوار فالكل سيعتبرون أنفسهم ورثة للحكم في هذه الدولة، ورثة النظام السابق أو ورثة الثورة.

السيناريو الثاني: انتشار النموذج العراقي . الدولة الفاشلة

سيكون هذا النموذج عرضة للتدخلات الخارجية والصراعات الداخلية على أساس المذهبية الدينية على وجه الخصوص، وسيكون التيار الإسلامي محور الصراع في سوريا، حيث أن كلاً من تركيا والسعودية وقطر تدعم التيار السني في سوريا ضد الدعم الإيراني للتيار الشيعي في هذه الدولة، وذلك بغض النظر عن الصراعات الداخلية بين الطوائف المتعددة، وهو ما سيؤدى إلى تقارب كبير في الموافق بين الدول الداعمة للتيار السني وإسرائيل باعتبار إيران عدو مشترك، وسيكون الحل الأخير لحماية هذه الدول من الوقوع تحت نفوذ إيران هو تدخل إسرائيل تحت ذريعة حماية أمنها القومي (ibid.p.p.46.47).

وفي حالة تدخل إسرائيل برا في سوريا، فإن ذلك سيلقى مباركة أغلب الدول العربية خاصة دول الخليج ومصر، لأن القضاء على النفوذ الإيراني في المنطقة سيضمن الاستقرار في الشرق الأوسط والخليج لسنوات طويلة. إن فشل الدولة بعد مرحلة الثورة مرتبط بالأساس بكيفية انطلاق الثورات وطبيعة ودور الفواعل التي شاركت فيها أو تبنت مطالبها، وعلاقة تلك الفواعل بالقوى الخارجية. كما أن ما يحدد مسار الثورة بعد انطلاقها ويوحي ببعض نتائجها والمتمثلة في:

- ✓ قدرات الدولة.
- ✓ معتقدات الفواعل السياسيين خاصة فيما يتعلق بمستقبل الصراع وكيفية التعامل معه.
- ✓ القدرات النسبية لمختلف الفواعل للتحرك جماعيا والتي تتضمن تشكيل فواعل جدد عن طريق الاستحداث، التعبئة، والتحالف (Nizar. M, op.cit., p 192) .

وبسبب تبعية الفواعل الداخليين لقوى خارجية سيتحول الوضع في سوريا إلى عملية تعبئة وتعبئة مضادة لأهم القوى المتصارعة وهو ما سيؤدي إلى ترسيخ نموذج الدولة الفاشلة التي تتساوى قوتها أو

تزيد قليلا عن قوة الجماعات السياسية العرقية أو الدينية المسلحة المنافسة للسلطة المركزية، وخير مثال ما حدث في العراق من قبل.

ب- السيناريو الثالث: زوال مفهوم الدولة المركزية لصالح الجماعات المتصارعة

وفي هذا المجال نؤكد على أن هناك نوعين من الصراع بين الجماعات المكونة للمجتمع واللذين يمكن أن يؤديا إلى زوال الدولة المركزية وهما:

- ✓ الصراع العرقي ـ القبلي.
- ✓ الصراع الديني ـ المذهبي.

حيث أن أكثر الدول عرضة لهذا النوع من الصراع هي سوريا أين تُلعب في هذه الدول لعبة صفرية لحسم الصراع بين مختلف الجماعات المتنافسة على السلطة. حيث أن من الأسباب التي تساعد على تنامي الجماعات المتنافسة على السلطة هو غياب القيادة الواضحة والمعروفة للثورة وكذلك غياب إيديولوجيا موحدة بالإضافة إلى أهم عنصر غائب وهو عدم وجود خطة تنظيمية لما بعد سقوط الأنظمة، وهذا ينبئ بعدم حصول استقرار في هذه الدولة على المدنيين القصير والمتوسط(Ricardo R.L .2013. P.13) .

والملاحظة التي يجب التأكيد عليها في هذا المجال هي أن كل الدول العربية تشترك في مجموع من التناقضات التي لا توجد إلا فيها، فهناك وحدة اللغة، تقارب في النظام الإعلامي، وجود أنظمة دكتاتورية أو تسلطية، ارتباط المجتمعات بمرجعيات أخرى غير الدولة، والانتشار الواسع والسريع لاستخدام الوسائل التكنولوجية خاصة ما يتعلق منها بالاتصال(Phillip N.H & Muzammil M. H 2013.p.10) . أما التناقض الأكبر فيكمن في رد فعل المجتمعات والأنظمة السياسية تجاه الثورات التي عرفتها تلك الدول، حيث لوحظت العديد من الاختلافات أهمها: طريقة الاحتجاج، سبب الاحتجاج، مسار الاحتجاج، وسائل الاحتجاجات ونتائجها.

لهذا فإن أي باحث في مستقبل دول الربيع العربي خاصة مسار الانتقال الديمقراطي يجب أن لا يقع في فخ التعميم وان يراعي الفروق الموجودة بين مختلف الحالات وذلك كما يلي:

- ✓ يعتبر أي تقييم للتطور الديمقراطي في المنطقة لما بعد 2011 يجب أن ينطلق من مبدأ الاختلاف، حيث أن الفرق بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقية يتسع أكثر فأكثر خاصة مسار الثورات.
- ✓ لا يمكن للعوامل التاريخية واللغوية والثقافية المشتركة أن تكون أداة للقياس في ظل الاختلاف الواضح في المسارات السياسية والأدوار التي تلعبها القوى المضادة للثورة، بالإضافة إلى حدة النزاعات الأهلية في كل نموذج.
- ✓ مراعاة دور الفواعل الخارجية في التأثير على الأحداث في دول الربيع العربي حالة بحالة (Dafna H.R, 2013.p.p.99.100).

كما أن الملاحظة الأكثر أهمية في هذا السياق هي غياب الدور الفعلي للعملية الانتخابية التي لا يمكن الحديث عن أي ديمقراطية من دونها، ولحد الآن فإن دول الحراك العربي لم تحتكم للصندوق الانتخابي للفصل في من يتولى السلطة بصفة نهائية، وذلك للاقتناع شبه التام لكل الأطراف المتنافسة على السلطة بأن الانتخابات

ليست نزيهة، وبالتالي فإنها لم تعد تبحث عن الشفافية والنزاهة بقدر ما هي تبحث عن المصداقية ,Thriot .C) .2013.p.161)

وفي ظل هذا الواقع، فإن مجتمعات " الربيع العربي" ستجد نفسها أمام عائق كبير نحو التقدم يتمثل في غياب ما يلي:

- ✓ الشخصيات السياسية التوافقية.
- ✓ التنظيم والتحضير لمرحلة ما بعد الصراع.
- ✓ المرجعية المشتركة أو المقبولة بالنسبة لأغلب مكونات المجتمع.

لهذا يجب التأكيد على أن الانتخابات في هذا السياق ليست دائما الحل الأمثل لتجاوز حالة الفراغ بسرعة، بل بالعكس إذا كانت الانتخابات مبكرة جدا فسوف تفرز نظاما مشابها لما سبقه، وسيلقى رفض الشعب لأنه لن يشعر بالتغيير(Bertrand. B, 2011.p.16) . وان مطالبة المعارضة السورية بتنحي الرئيس "الأسد" وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية ليس بالضرورة هو الحل الأنسب للمرحلة الحالية، وما حدث في مصر خير دليل على ذلك، خاصة مع التدخل الروسي المباشر الذي كبح كل المحاولات الإقليمية (تركيا، السعودية، قطر) لفرض حل بالقوة على النظام السوري.

خاتمة:

من خلال ما تم دراسته بالنسبة لحالة التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وخاصة في سوريا استنتجنا ما يلي:

- ✓ إن الدول التي نجحت فيها عملية التحول الديمقراطي عرفت كلها طرقا سلمية للانتقال من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، وحتى الدول التي شهدت أعمال عنف فقد كانت تلك الأفعال محدودة من حيث الزمان والمكان.
- ✓ يساعد الدعم الخارجي الايجابي على الانتقال الديمقراطي ويمكن أن يُسرع العملية مثلما حدث في بعض دول أوروبا الشرقية التي استفادت من دعم كبير في كل المجالات من طرف الاتحاد الأوروبي الذي وضع الديمقراطية كشرط لانضمام دول أوروبا الشرقية إليه.
- ✓ لكي تنجح عملية الانتقال الديمقراطي ذاتيا يجب توفر خطة اقتصادية بالتوازي مع المشروع السياسي. بل نؤكد على أن الجانب الاقتصادي له الأولوية لأن الاقتصاد هو الدعامة المادية للسياسة ومن ورائها الديمقراطية.
- ✓ الاعتماد على الانتخابات لتحقيق التداول السلمي على السلطة وليس للاستيلاء عليها أو احتكارها مثلما حدث فيمصر التي عرفت انتخابات بعد سقوط الأنظمة السابقة.
- ✓ فشل دول الربيع العربي في تحقيق التحول الديمقراطي إلى حد الآن رغم مرور ما يقارب السبع سنوات راجع إلى ما يلي:

- ✓ إن الثورات بدأت اجتماعية بمطالب محددة في بعض الدول وبدون مطالب واضحة في دول أخرى، ثم تحولت إلى سياسية بعد ركوب الموجة من طرف المعارضة التقليدية.
- ✓ إن الطريقة التي انطلقت بها الثورات لم توفر خطة بديلة لما بعد سقوط الدكتاتوريات، وهو ما يدل على أن المعارضة لم تتوقع ذلك السقوط.
- ✓ سلبية التدخل الأجنبي في المنطقة التي جعلت من مهمة بناء نظام سياسي منسجم في هذه الدولة هدفا في حد ذاته، وهو ما اختفى وراءه المشروع الديمقراطي.
- ✓ من خلال الملاحظة لسيرورة الثورات، نستنتج أن هدفها كان إسقاط الأنظمة وليس ما بعد ذلك. ويمكن القول أن هذه الثورات لم تتوقع سقوط الأنظمة لهذا لم تحضر ما يخلفها على الساحة السياسية.

أما بالنسبة للصراع الحاصل في سوريا فالخلاصة التي خرجنا بها هي أن هذه الثورة أظهرت ضعف النظام الذي حكم لعقود من الزمن، وكذلك ضعف المعارضة الموجودة هي الأخرى منذ عقود. كما أن تعدد اللاعبين بالنسبة للصراع في سوريا سيبقى الوضع على ما هو عليه لمدة أطول، لأن الإطراف المشاركة في ذلك الصراع والداعمة له، لديها رؤى متناقضة لطريقة حل هذا الصراع، حيث أن المعارضة وحلفائها تشترط رحيل الرئيس الأسد للتوصل إلى حل سلمي، بينما يستبعد النظام تلك الفكرة من أساسها، ويعتبر بأن بقاء الرئيس "الأسد" يمثل ضمانة لعدم استيلاء المتطرفين الإسلاميين على السلطة. كما أن هذا الوضع يدل على أن المعارضة لم تكن تؤمن بالتغيير وإلا لكانت استعدت له وأن الثورات التي حدثت في كل من تونس، ليبيا، مصر، اليمن وسوريا هي ثورات " **بالصدفة** ". والديمقراطية لا تأتي بالصدفة بل هي مشروع متكامل محدد الخطوات والمراحل والأهداف. كما أن كل اللاعبين الداخليين والخارجيين لم يكونوا يتوقعوا رد فعل روسيا اتجاه الصراع في سوريا بسبب سوء تقديرهم للأهمية الإستراتيجية لهذه الأخيرة بالنسبة للروس الذين وقفوا متفرجين على الصراع في ليبيا الذي تدخل الغرب لحسمه لصالح المعارضة المسلحة، كما أن روسيا تريد وضع خطوط حمراء للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد محاولتها التدخل في أكرانيا، حيث استعملت روسيا القوة لأول مرة منذ اجتياحها جورجيا لتبين للعالم بأن مصالحها الحيوية ليست محل تفاوض أو مساومة بما فيها المجال الحيوي في سوريا. وهذا ما يرشح بقاء الصراع في سوريا على حاله في الآجال القريبة والمتوسطة، مع تفوق تدريجي للنظام بمرور الوقت خاصة وأن روسيا لا تستبعد إرسال قوات برية إلى سوريا إذا اقتضى الأمر.

قائمة المراجع:

1- Bertrand. B, (2011/7)« Printemps arabe : un commencement », **Etudes,** tome 415, p .16.

2- Bennani–chraib. M & Fillieule. O (2012/5), « Pour une sociologie des situations révolutionnaires » , **Revue Française de science politique,** Vol.62, p. 768.

[3]- Gabriel Ben-dor,(2013), « Democratization processes in the middle east and the arab world », in : Efrain Inbar (eds), **The Arab spring, democracy and security : domestic and international panifications,** London: Routladge, p. 24.

[4]- Jackson N. M & Andrew .C.(2012), « Changing the guard – the price of democracy : lessons from the Arab spring on constitution »,in : Carlo Panara & Gray Wilson, **The arab spring: new patterns for democracy and international law,** USA: Martinus nijoff publishers, p.p 2-3.

[5]- Jean-pierre.F.(2013), « La seconde renaissance arabe », dans : Linda Gardelle (eds), **Un printemps arabe ?:** les géopolitiques de brast, Paris : L'Harmattan, P 17.

[6]- Michael B.A & Vincent. G (2011),*Renaissances arabes. 7 questions clés sur des révolutions en marche*, Paris, Les Éditions de l'Atelier, p.p. 21-24.

[7]- Nizar.M(printemps été 2012), « A propos de la complexité des révolutions dans les pays arabes », **Cultures & conflits,** N°.85 – 86, p. 191.

[8]- Yahia.Z (2011/4), « Les révolutions du monde arabe : la fin du mythe de l'éxception », **Maghreb-Machrek,** N°.210, p. 51.

[9]- Jean-François. D (2011/4), « L'hiver après le printemps ? la transformation arabe à l'aune des processus politico-militaires », **Maghreb-Machrek,** N°.210, p .29.

[10]- Nizar. M, op.cit. p. 192.

[11]- Ricardo R.L (2013), « Révolution, revolt, and reform in north Africa », in : Ricardo rené Larémont, **Révolution, revolt, and reform in north Africa: Arab spring and beyond,**New York: Routledge, p.8.

[12]- Phillip N.H & Muzammil M. H (2013), **Democracy's fourth wave? : digital media and the arab spring,** London: Oxford university press, p 10.

[13]- Dafna H.R,(2013),**Roots of the arab spring,** USA: university of Pennsylvania press, p.p .99-100.

[14]- Thriot .C, (2013/2)« Des transitions africaines au monde arabe, 1991-2011 : vent de printemps sur les outils de la transitologie », *Revue Internationale de Politique Comparée,* p.161.